

المركزية في هذا النظام هو السوق الذي هو مسير ذاتياً بواسطة آلية الاسعار الفاعلة من خلال العرض والطلب . وبشكل عام ، فإن السلع والخدمات بما فيها الارض والعمل ورأس المال متاحة للشراء في الاسواق وان كافة اشكال الدخول تأتي من بيع السلع والخدمات في هذه الاسواق.

5.2. منطق سومبارت

لقد احتار المؤرخون في الإجابة على التساؤل بشأن تطور الرأسمالية في الغرب وليس في أي مكان آخر من العالم. فيعتقد معظمهم ان الإجابة عن هذا السؤال توجد في جذور الحضارة الغربية: في تاريخها وثقافتها وتقاليدها. فيؤمن سومبارت بأنه كان دائماً لدى الأوربيين نزعه نحو الرأسمالية. واستناداً الى سومبارت فان السمتين الأساسيتين للرأسمالي هما الربح والعقلانية الاقتصادية. ان النزعة الرأسمالية نحو الربح، او الرغبة في الكسب الذاتي جزء من التركيبة الثقافية للأوربيين. ومن الممكن تتبع اثر هذه النزعة في الحضارات السابقة. فيمكننا ان نرجع بهذا الموضوع الى البابليين ونجد ان النزعة الرأسمالية كانت موجودة عندهم. ومن الاغريق تعلم العالم الغربي تبجيل العقلانية. وان فيلسوف القرن السابع عشر ديكارت مع المدرسة العقلانية، كلاهما أصبح جزء من المدخل العلمي، وقد وضعوا اطاراً لهذه السمة الغربية. ومن الرومان تعلم العالم الغربي تقدير المنافع العملية للتنظيم والتحليل والإدارة. ومن المسيحية أصبح العالم الغربي يقدر الفردية. واستناداً الى فيبر فان البروتستانتية على وجه الخصوص قد جعلت من العمل الشاق لتحقيق منافع اقتصادية بمثابة التزام ديني.

كذلك حدث ان ظهر القيد المزدوج من نفس جذور الرأسمالية. ففي القيد المزدوج نرى تجسيد التقاليد الثقافية المذكورة سابقاً والمتعلقة بالعقلانية الإغريقية والرغبة في التنظيم عند الرومان . وهذا ما ادى بسومبارت الى القول :

" لا يمكن لأحد ان يتصور ما كان ستكون عليه الرأسمالية بدون القيد المزدوج : فكلا الظاهرتين مرتبطتين بشكل صميمي مثل ارتباط الشكل والمحتوى . فلا يمكن لأحد ان يقول فيما اذا كانت الرأسمالية قد اوجدت القيد المزدوج ، او بالعكس ، فيما اذا كان القيد المزدوج قد اوجد الرأسمالية".

فقد كان سومبارت يؤمن بان القيد المزدوج هو أحد الادوات التكنولوجية التي وجهت تطور الرأسمالية لأنه أثر على الوجهين الاكثر اهمية للرأسمالية : خلق الربح والعقلانية الاقتصادية. فكيف جرى هذا التغيير ان سومبارت، وبقدر تعلق الامر بالربح ، يعطي جواباً ثنائياً :

أولاً : يجب ان نفهم بان المشروع الرأسمالي هو الاداة التي بواسطتها يمكن تحقيق الربح وان المحاسبة كانت ضرورية في تطور هذه الاداة . وييدي فيبر تأييداً لرأي سومبارت هذا ، حيث يقول :

" ما كان بالإمكان ان يوجد المشروع الرأسمالي العقلاني بدون وجود عنصرين اثناء تطوره : فصل الشركة عن المالك ومرتبب بذلك بصوره مباشرة حفظ السجلات العقلاني "

ويطرح سومبارت السببين الآتيين لمساهمة القيد المزدوج في نمو الوحدة التجارية الرأسمالية:

1. تسمح محاسبة القيد المزدوج بفصل المالكين عن الوحدة التجارية مما يسهل في نمو الشركة المساهمة التي تمثل اهم الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي. حيث جعلت المسألة امام عدد كبير من المالكين أكثر سهوله.

2. تسمح محاسبة القيد المزدوج بتجسيد او تمثيل كامل لتدفق رأس المال من خلال الوحدة التجارية: من حساب رأس المال الى الحسابات الاسمية الممثلة اعدد كبير من الصفقات الى حساب الارباح والخسائر ، ومره اخرى الى حساب رأس المال .
ثانياً : لقد ساعدت المحاسبة في صياغة مفهوم رأس المال كمياً . فيمكن بسهوله من خلال القيد المزدوج تعريف رأس المال على انه ذلك المبلغ في حساب رأس المال. وبالترايط مع هذا فان مفهوم خلق الثروة، اي الربح، اصبح بالكامل مفصلاً في نظام القيد المزدوج عن اهداف الرغبة للمالكين الافراد للوحدة التجارية، وهذا جعل من السعي الى الربح اكثر قدره للتعريف.

وفيما يتعلق بتأثير القيد المزدوج على العقلانية الاقتصادية فان سومبارت يقدم ثلاث اسباب هي:
أولاً: بالنسبة للوحدة التجارية فقد اصبح من السهل احتساب الانتاج والاستهلاك لأنه من الممكن فقط تسجيل الصفقات التي تؤثر على الوحدة التجارية والتعبير مالياً عنها.

ثانياً: ان القيد المزدوج يسمح بتحليل عمليات الوحدة التجارية وصياغة الاهداف اللازمة لتطوير منظم، اي انه يسمح بالتخطيط والسيطرة . فيمكن تحليل الارقام الصعبة لتحديد ما يمكن القيام به كنقيض للاعتماد على البديهية والأحكام الشخصية.

ثالثاً: لقد ساعد القيد المزدوج في بناء اطار نظري لشرح او لتفسير طبيعة الاقتصاد ال رأسمالي من خلال تعريف مصطلحات مثل الموجودات والمطلوبات وتكاليف الانتاج والإيرادات والمصاريف والربح.

ولقد ذكر سابقاً بان السوق يمثل النقطة المركزية في الاقتصاد الرأسمالي حيث يختار المساهمون في هذا السوق البدائل اثناء قيامهم بعملية التبادل التجاري . ويعني التصرف او السلوك الاقتصادي الرأسمالي قيام المساهمون في السوق باختيار الموارد الاقتصادية بالترايط مع اهدافهم بحيث يحققون اعلى منافع ممكنه. وكما اشار سومبارت فان المحاسبة تساعد في عملية اتخاذ القرار عن طريق توفير المعلومات الملائمة. فهي تعطي تعابير مالية لم تختلف الاحداث والأشياء الاقتصادية لغرض تسهيل معالجة هذه الاحداث والأشياء وإمكانية القيام بالمقارنة ووضع الموازنات التخطيطية وتسهيل التخطيط والتنبؤ.

وقد ركز سومبارت على تأثير المحاسبة على المستوى الجزئي، ولكن للمحاسبة تأثير ايضاً على المستوى الكلي من خلا ل استخدام لغة النقد في الاقتصاد الوطني . فالاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد نقدي (اي معبر عنه بوحدة النقد) ، حيث تتم من خلاله تقريباً شراء وبيع كافة السلع والخدمات بالنقود . وان اي شركة تميل الى منح الائتمان عندما يكون لديها نظاماً محاسبياً يسهل من متابعة هذا الائتمان بأسلوب منظم، ولكون الائتمان جزاً من عرض النقد فيمكننا ان نرى بان المحاسبة تساعد في عملية استخدام لغة النقود. ان تعدد الصفقات وكذلك حجمها المالي يميلان الى ان يكونا اكبر بسبب استخدام الائتمان. وتساهم المحاسبة ايضاً في ان يعمل الاقتصاد الرأسمالي بفاعليه عن طريق توفير المعلومات الملائمة لتوزيع اكثر كفاءة للموارد الاقتصادية.

5.3. الاختلاف مع سومبارت

يعترض يامي وهو اقتصادي على اراء سومبارت، حيث يعتقد بان سومبارت قد ب الغ في مساهمة محاسبة القيد المزدوج في تطور الاقتصاد الرأسمالي. ولقد دفعت افكار يامي الى ظهور ما يفندھا من قبل بعض المحاسبين. وسبب ذلك هو كون اراءه في تعارض مع ملائمة المحاسبة (اي انها تمس جوهر المحاسبة ووجودھا) وبالتالي فمن المفيد التطرق الى هذه الآراء .

- ان الملاحظة الاولى التي يقدمها يامي هي ان الدلائل التاريخية تشير الى عدم قيام رجال الاعمال من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر باستخدام عملية حفظ السجلات لكي يحصلوا على سيطرة او مراقبه دقيقه على رأس المال والأرباح، ولكن ببساطه فقط لأجل ان يكون هناك سجل جاهز عن الصفقات. وقد توصل الى هذا الاستنتاج عن طريق تحليل اباحت كتبت عن القيد المزدوج ومراجعة دفاتر بعض رجال الاعمال خلال هذه الفترة، حيث وجد بان الترسيد والإقفال لهذه الدفاتر كان يجري بطريقه غير منتظمة . ولكن ونجام يعترض على استنتاج يامي حول عدم وجود الدليل التاريخي لتحديد الربح والخسارة ، فهو يجادل يامي بالقول بان هناك العديد من الأمثلة التي تشير الى ان تحديد الربح كان سمه جوهريه في الدفاتر المحاسبية حتى في القرن السادس عشر . فكان التجار يتمتعون بالثبات من حيث استخدام حساباتهم لتحديد الربح . وكمثال على ذلك يذكر ونجام السير جارلس بيرز، حيث كان تاجراً ناجحاً خلال الحقبة الأخيرة من القرن السابع عشر ، وقد استخدم اكثر من مئة حساب للمشاريع في دفتر الاستاذ وكان يقوم بشكل روتيني بتحديد ربح وخسارة كل مشروع . وإنها لحقيقة من انه لا يوجد دليل تاريخي يرينا بان رجال الاعمال كانوا يحسبون الربح او الخسارة لكامل نشاطات الوحدة التجارية. ولكن الادلة التاريخية تشير الى انه من عام 1500 الى 1750 كان يجري احتساب الارباح والخسائر على اساس المشاريع. كما وإنها لحقيقة ايضاً وبالاستناد الى المعايير المحاسبية الحالية بان عمليات الاحتساب لم تكن سليمة او صحيحة. ولكن الحكم على المحاسبة القائمة في مائتيه او ثلاثمائه سنه في الماضي على اساس مبادئ وأهداف في يومنا هذا والاستنتاج بأنها غير سليمة ليس فيه من المنطق شيئاً. فمحاسبة المشروع وأرباح وخسائر المشروعات خدمت احتياجات رجال الاعمال من القرن السادس عشر ولغاية القرن الثامن عشر.

- ويرتأى يامي ايضاً بان لا حاجه هناك لنظام القيد المزدوج لكي يتم تحديد الارباح ورأس المال. ففي رأيه يمكن القيام بذلك عن طريق القيد المفرد، وعليه لا يتمتع القيد المزدوج بأي افضليه متأصلة فيه. وفي الرد على يامي يتفق المحاسبون بان من الممكن تحديد رأس المال والأرباح من خلال القيد المفرد، ولكنهم يؤكدون ايضاً بان القيد المزدوج هو الافضل في تحديد من هذا النوع ، وهو بشكل عام اكثر كفاءة . وإذا لم يكن الامر كذلك فان الوحدات التجارية ما كانت ستستخدم القيد المزدوج من القرن الثالث عشر .

- اما النقطة الثالثة التي يثيرها يامي فهي ان الشكل النظامي الملازم للقيد المزدوج يمكن ان يكون ذي فائدة فقط للمشاكل الروتينية في الشركات التجارية . ويرد ونجام بان الترتيب والتنظيم يمثلان اوجه مفضله وضرورية بشكل كبير في اي شركه تجاريه. ويشير ونجام الى ان العدد الكبير من حالات الافلاس في القرن السادس عشر في انكلترا كان يرجع اساساً الى الافتقار الى حفظ صحيح للسجلات. وان الكتاب الاوائل حول القيد المزدوج قد اشاروا الى ان القيد المزدوج كان الافضل.

- اما الملاحظة الأخيرة التي يثيرها يامي فهي ان عمليات التسجيل المحاسبية ضمن نظام القيد المزدوج او ضمن اي نظام اخر لا تساعد رجال الاعمال في الاختيار وبشكل ناجح من بين الفرص المتاحة امامه . ففيما يتعلق بالبدائل التي تخص نمط جديد من النشاط فان يامي يعتقد

بان المعلومات المحاسبية في دفاتر رجال الاعمال يمكن ان تكون ذات فائدة فقط في الحالات التي يكون فيها البديل من النوع المعتاد (الروتيني) وهناك توقعاً بان التكاليف والأسعار ستكون مستقرة . وعليه فمن الواضح بان يامي لا يؤمن بان المعلومات المحاسبية مفيدة لصنع القرار إلا في حالات ظروف محدودة جداً ، ومن المحتمل ان هذا هو اساس عدم اتفائه مع اراء سومبارت . فإذا ما كانت المحاسبة ومعلوماتها ليست مفيدة إلا في حدود ضيقه جداً فان الدور التاريخي المهم المنسوب الى المحاسبة من قبل سومبارت لا يمكن قبوله . إلا ان معظم المحاسبين سيردون بالقول بأنه حتى بالنسبة للبدايل غير المعتادة فان الخبرة السابقة لرجل الاعمال مع النشاطات الاخرى التي اقر بها من خلال النظام المحاسبي ستزوده بنقطة بداية لوضع التنبؤات وتلغي الحاجة للبدء من الصفر .

الفصل الثاني

طبيعة المحاسبة واستخداماتها وطبيعة النظرية المحاسبية

1. المقدمة

في عالم الاقتصاد المتسارع، تتشابك الخيوط الاقتصادية بين الشركات والأفراد والحكومات، تبرز المحاسبة كأداة أساسية تشبه الخريطة التي توجه السفن في بحر الاقتصاد . المحاسبة، ليست مجرد أرقام باردة محشورة في جداول، بل هي لغة حية تروي قصة النجاحات والتحديات، الربح والخسارة. في هذه الفصل، سنتناول طبيعة المحاسبة، تعريفاتها المتنوعة، دورها الحيوي وسماتها الفريدة، والأساس المنطقي الذي يدعم نظام القيد المزدوج، الذي يُعتبر عمودها الفقري وكذلك طبيعة النظرية المحاسبية.

2. طبيعة المحاسبة واستخداماتها

2.1. تعريف المحاسبة

يُعتبر تعريف المحاسبة عملية ديناميكية تعكس التطورات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات البشرية . لا يقتصر هذا المفهوم على إطار جامد، بل يتكيف مع الاحتياجات المتغيرة للكيان الاقتصادي، مما يجعله موضوعاً للنقاش النظري المستمر . في جوهره، تشكل المحاسبة نظاماً منهجياً لتسجيل، تصنيف، وتلخيص المعاملات المالية، بهدف توليد معلومات موثوقة تدعم عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة . هذا التعريف الأساسي يتجاوز الجوانب الفنية ليشمل أبعاداً تحليلية وتفسيرية، كما يبرز دورها في تعزيز الشفافية والكفاءة في الأسواق المالية . يعود أحد التعاريف التاريخية البارزة إلى عام 1914، حيث صاغت لجنة المصطلحات التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين) المعروف اليوم باسم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، تعريفاً أصبح مرجعاً واسع الانتشار لعقود . وفقاً لهذا التعريف، تُعرف المحاسبة بأنها "فن تسجيل وتصنيف وتلخيص، إلى أبعد الحدود الممكنة، من خلال استخدام تعبير نقدي للصفقات والأحداث التي تتمتع على الأقل بسمة مالية، وتفسير النتائج المترتبة عليها ."

يُشير هذا التعريف إلى الطابع الفني والتحليلي للمحاسبة، حيث يُفترض أن أي فرد يمارس هذه الوظائف يُصنف كمحاسب. ومع ذلك، يثير هذا الإطار تساؤلات حول نطاقه، مثل ما إذا كان يشمل المحللين الماليين الذين يحسبون النسب المالية ويفسرون نتائجها، أو مراقبي حركة المخزون الذين يعتمدون على النماذج الرياضية لتحديد كميات الشراء وتوقيتها. في الواقع، يميل المحللون الماليون إلى رفض تصنيفهم كمحاسبين، معتبرين عملهم أكثر تركيزاً على التحليل الاستراتيجي بدلاً من التسجيل الروتيني. مع تطور بحوث العمليات في الستينيات من القرن الماضي، أصبحت هذه المهنة أكثر وضوحاً في قطاع الأعمال، مما أدى إلى اقتراحات من بعض الباحثين بأن يقتصر دور المحاسبين على إعداد الكشوفات المالية، تحديد التكاليف، وحساب الضرائب . ومع ذلك، رفضت مهنة المحاسبة هذا الرأي الضيق، مؤكدة على المنظور الشامل لدورها . في هذا السياق، قدمت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) وصفاً موسعاً للمحاسبة كـ "عملية تحديد وقياس وإيصال المعلومات الاقتصادية لغرض التوصل إلى أحكام وقرارات مبنية على معلومات سليمة من قبل مستخدمي المعلومات ."

يعكس هذا التعريف دافع الجمعية نحو توسيع نطاق المحاسبة ليشمل الجوانب الاقتصادية الأوسع، إلا أنه يبقى عامًا جدًا، مما يتيح إدراج مجالات أخرى مثل الاقتصاديين الذين يقدمون معلومات اقتصادية مشابهة دون أن يُعتبرون محاسبين . في محاولة لتوضيح هذه الغموض، ساهم مجلس المبادئ المحاسبية (APB) التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العاميين في صياغة تعريف آخر، معتبرًا المحاسبة "نشاطًا خدميًا ... ووظيفتها هي تجهيز معلومات كمية أساسًا ذات طبيعة مالية عن وحدات اقتصادية، والغرض منها أن تكون مفيدة في صنع القرارات الاقتصادية ."

يوسع هذا التعريف المجال ليشمل المعلومات الكمية غير المالية، مثل تلك المتعلقة بإدارة المخزون، مما يدمج مراقبي المخزون ضمن نطاقه. ومع ذلك، يظل يشمل أنشطة أخرى مثل بحوث السوق أو بحوث العمليات، حيث يقدم هؤلاء معلومات رقمية لدعم القرارات دون الانتساب الرسمي إلى مهنة المحاسبة. على سبيل المثال، يساعد باحث السوق في تنبؤ المبيعات أو تقييم الدخول إلى أسواق جديدة، وهو أمر يتداخل مع الوظائف المحاسبية دون أن يكون جزءًا منها . رغم الجهود المتعددة لصياغة تعريف أخرى، لم ينجح أي منها في تحديد طبيعة ونطاق المحاسبة بدقة مطلقة . كل تعريف يلتقط جوهر ما يقوم به المحاسبون، إلا أن الحدود تبقى غامضة، مما يعكس التحديات في فصل المحاسبة عن العلوم الاقتصادية والإدارية المجاورة . في هذا الإطار، لم يرق مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ، الذي أنشئ في عام 1973 ليحل محل APB ، بصياغة تعريف مباشر للمحاسبة حتى الآن، مفضلًا التركيز على بناء إطار نظري شامل . ومع ذلك، أصدر FASB سلسلة من البيانات المفاهيمية (SFAC) ، مثل SFAC No. 8 الذي يحدد أهداف الإبلاغ المالي كتقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل .

هذا النهج يعزز التركيز على الجودة النوعية للمعلومات، مثل الملائمة والموثوقية . من الجدير بالذكر أن التطورات الدولية أضافت أبعادًا جديدة إلى تعريف المحاسبة . على سبيل المثال، أنشئ مجلس المعايير الدولية للمحاسبة (IASB) في عام 2001، الذي طور الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ، حيث يُعرف الإبلاغ المالي كعملية تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية والمطالبات عليها، مع التركيز على الشفافية العالمية .

في السنوات الأخيرة، مع تزايد الاهتمام بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ، أصبحت المحاسبة تشمل الإبلاغ غير المالي، مما يوسع نطاقها ليشمل تأثيرات الشركات على البيئة والمجتمع، كما في معايير الاستدامة الصادرة عن IASB في 2023 . هذه الإضافات تعكس الحاجة إلى تكييف التعاريف مع التحديات المعاصرة، مثل الرقمنة والذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات المالية.

أخيرًا، يشير عدم الدقة في تعريف المحاسبة إلى الحالة النامية للتطور النظري في هذا المجال . ومع أن فهمًا عامًا كافٍ في الوقت الحاضر لبناء النظريات، إلا أن الحاجة إلى تعريف أكثر دقة تظل ضرورية لتعزيز التماسك العلمي والتطبيقي. هذا التطور المستمر يؤكد على أهمية المحاسبة كأداة أساسية في دعم الاقتصادات الحديثة، مع الاستعداد للتكيف مع المتغيرات المستقبلية..

2.2. دور المحاسبة وسماتها: الركيزة الاقتصادية والاجتماعية

مع فهم التعريفات، يصبح من الواضح أن دور المحاسبة يتجاوز مجرد التسجيل؛ إنه يشكل قلب الاقتصاد. تخيل اقتصادًا بدون محاسبة: الفوضى ستسود، حيث لا يعرف المستثمرون أي ن يضعون أموالهم، والحكومات لا تستطيع تحصيل الضرائب بدقة، والشركات تفشل بسبب عدم الرقابة على

النفقات. دور المحاسبة الأساسي هو توفير معلومات موثوقة لاتخاذ القرارات المناسبة. في قطاع الأعمال، تساعد المحاسبة في التخطيط، مثل إعداد الميزانيات، والرقابة، من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط، والتقييم، عبر حساب العوائد على الاستثمار وغيرها من القرارات.

من سمات المحاسبة الرئيسية: الملائمة (Relevance)، حيث يجب أن تكون المعلومات مفيدة وفي الوقت المناسب. افترض أن تقريراً مالياً يصل بعد شهور؛ سيكون عديم الفائدة. السمة الثانية هي الموثوقية (Reliability)، أي أن البيانات يجب أن تكون دقيقة وقابلة للتحقق. هذا يعتمد على التدقيق الخارجي، كما في فضيحة إنرون عام 2001، حيث أدى نقص الموثوقية إلى انهيار الشركة وتعديل قوانين مثل قانون ساربانز-أوكسلي. السمة الثالثة هي الثبات (Consistency)، مما يعني استخدام نفس الطرق المحاسبية عبر الفترات للسماح بالمقارنة. على سبيل المثال، إذا غيرت شركة طريقة احتساب الاندثار، يجب الإفصاح عن ذلك.

دور المحاسبة يمتد إلى المجتمع أيضاً. في القطاع العام، تساعد في إدارة الميزانيات الحكومية، كما في برامج الرعاية الاجتماعية. في الولايات المتحدة، يعتمد الكونغرس على التقارير المحاسبية لتحديد الإنفاق العسكري. سمة أخرى هي إمكانية الفهم (Understandability)، حيث يجب أن تكون التقارير سهلة الفهم للمستخدمين غير المتخصصين. هذا يشجع على الشفافية، والتي تعد سمة أساسية في منع الاحتيال. وفقاً لتقرير من جمعية المحاسبين الدوليين (IFAC)، الشفافية في المحاسبة تقلل من الفساد بنسبة 20% في الدول النامية.

في السياق الدولي، يلعب دور المحاسبة في تسهيل التجارة العالمية. معايير مثل IFRS تسمح للشركات مثل تويوتا بتقديم تقارير موحدة للمستثمرين في أوروبا وآسيا. سمة الإفصاح الكامل (Full Disclosure) تضمن أن جميع المعلومات الجوهرية متاحة، كما في ملاحظات الكشوفات المالية. على سبيل المثال: خلال جائحة كوفيد-19، ساعدت المحاسبة الشركات في تقييم الخسائر، مما أدى إلى برامج دعم حكومية بلغت تريليونات الدولارات.

من السمات الناشئة في المحاسبة: الاستدامة. المحاسبة الآن تقيس التأثير الاجتماعي والبيئي، كما في تقارير ESG (Environmental, Social, Governance). شركات عالمية مثل يونيليفر تستخدمها لقياس انبعاثاتها، مما يجذب مستثمرين أخلاقيين ممن يهتم بالجوانب الاجتماعية والبيئية. دورها في التعليم أيضاً بارز؛ تدرس في الجامعات كأداة لفهم الاقتصاد. بناء على ذلك، فإن دور المحاسبة وسماتها يجعلها ليست مجرد علم، بل شريكاً في بناء مجتمعات مزدهرة.

2.3. الأساس المنطقي الداعم للقيد المزدوج

يُعد نظام القيد المزدوج (Double-Entry Bookkeeping) أحد أبرز الابتكارات في علم المحاسبة، حيث اكتسب شهرة واسعة مع صدور كتاب لوكا باتشيولي (Luca Pacioli) عام 1494. في كتابه الشهير Summa de Arithmetica, Geometria, Proportioni et Proportionalita، قدم باتشيولي وصفاً مفصلاً لطريقة حفظ السجلات المحاسبية بناءً على القيد المزدوج، والتي عُرفت باسم "طريقة البندقية (Method of Venice)" نسبة إلى مدينة البندقية التي كانت مركزاً تجارياً مزدهراً. يعتمد هذا النظام على تسجيل كل معاملة مالية مرتين: مرة كدائن (credit) ومرة كمدين (debit)، مما يعكس مبدأ "من أين جاء" و"من أين ذهب"، ويضمن توازن الحسابات. هذا النهج لم يكن جديداً تماماً، إذ يعود أصله إلى ممارسات محاسبية قديمة في الحضارات الشرق أوسطية والرومانية، لكنه بلور في العصور الوسطى لدعم التجارة الدولية.

يعتمد نظام القيد المزدوج على مبدأ الثنائية (Duality Principle) ، الذي يُعرف بأنه تصنيف ثنائي للأصناف المالية، حيث يتطلب كل معاملة تسجيل تأثيرين متعاكسين للحفاظ على التوازن . وفقاً لريتشارد ماتيسش (Richard Mattessich) ، أحد أبرز الباحثين في تاريخ المحاسبة، يمكن تمييز نوعين من الثنائية: الأولى تتعلق بالمعاملات المتعلقة بالواقع المادي (مثل التبادل الفعلي للبضائع) ، والثانية تنشأ من علاقات الملكية والديون (مثل التزامات الدفع) . هذا المبدأ يعكس جوهر المحاسبة كأداة لقياس التدفقات الاقتصادية، ويمتد جذوره إلى العصور القديمة، حيث وجدت أشكال أولية منه في سجلات الحضارات (بلاد ما بين النهرين) الميسوبوتامية واليونانية القديمة، كما في مبدأ الإدخال-الإخراج (Input-Output Principle).

يساهم هذا المبدأ في الكشف عن الأخطاء، إذ يجب أن يتساوى إجمالي المدين مع إجمالي الدائن في أي لحظة، مما يوفر آلية تحقق ذاتية.

في جوهره، يرتكز نظام القيد المزدوج على المعادلة المحاسبية الأساسية:

الموجودات = (Assets) المطلوبات + (Liabilities) حقوق الملكية (Equity)

هذه المعادلة تضمن أن كل تغيير في جانب واحد يقابله تغيير متساوٍ في الجانب الآخر، مما يحافظ على التوازن الكلي للنظام. على سبيل المثال، في معاملة شراء بضائع بقيمة 20,000 وحدة نقدية بالأجل، يتم تسجيلها كالتالي:

- مدين: المخزون (Assets) بـ 20,000 (زيادة في الموجودات) .
- دائن: الدائون (Liabilities) بـ 20,000 (زيادة في المطلوبات).

هذا يعكس التصنيف الثنائي، حيث يؤثر القيد على جانبين مختلفين من المعادلة، مما يعزز الدقة والشفافية . كما يمكن تمييز بين نهج تصنيفي (classification-oriented) ، الذي يركز على تصنيف الأحداث الاقتصادية، ونهج سببي (causal-oriented) ، الذي يبرز العلاقة بين السبب (مثل الشراء) والنتيجة (مثل الزيادة في المخزون والديون).

مع تطور التكنولوجيا، شهد نظام القيد المزدوج تحولات جذرية، محافظاً على مبادئه الأساسية مع دمج أدوات حديثة لتعزيز الكفاءة والأمان. في السنوات الأخيرة، أدى دمج الذكاء الاصطناعي (AI) إلى أتمتة المهام الروتينية مثل تصنيف المعاملات، الكشف عن الشذوذ، والتنبؤ بالتدفقات النقدية، مما يتيح للمحاسبين التركيز على التحليل الاستراتيجي. على سبيل المثال، تظهر دراسات حديثة أن استخدام AI يقلل وقت إغلاق الكتب المحاسبية بنسبة تصل إلى 7.5 أيام، ويزيد من عدد العملاء الذين يمكن دعمهم أسبوعياً .

كما أدخلت تقنية البلوكشين (Blockchain) مفهوم "القيد الثلاثي (Triple-Entry Accounting)" ، حيث يتم تسجيل المعاملات في دفتر أستاذ مشترك غير قابل للتعديل، مما يعزز الشفافية والأمان مقارنة بالقيد المزدوج التقليدي . هذا النهج يقلل من مخاطر الاحتيال ويسرع عمليات التدقيق، خاصة في التجارة العالمية .

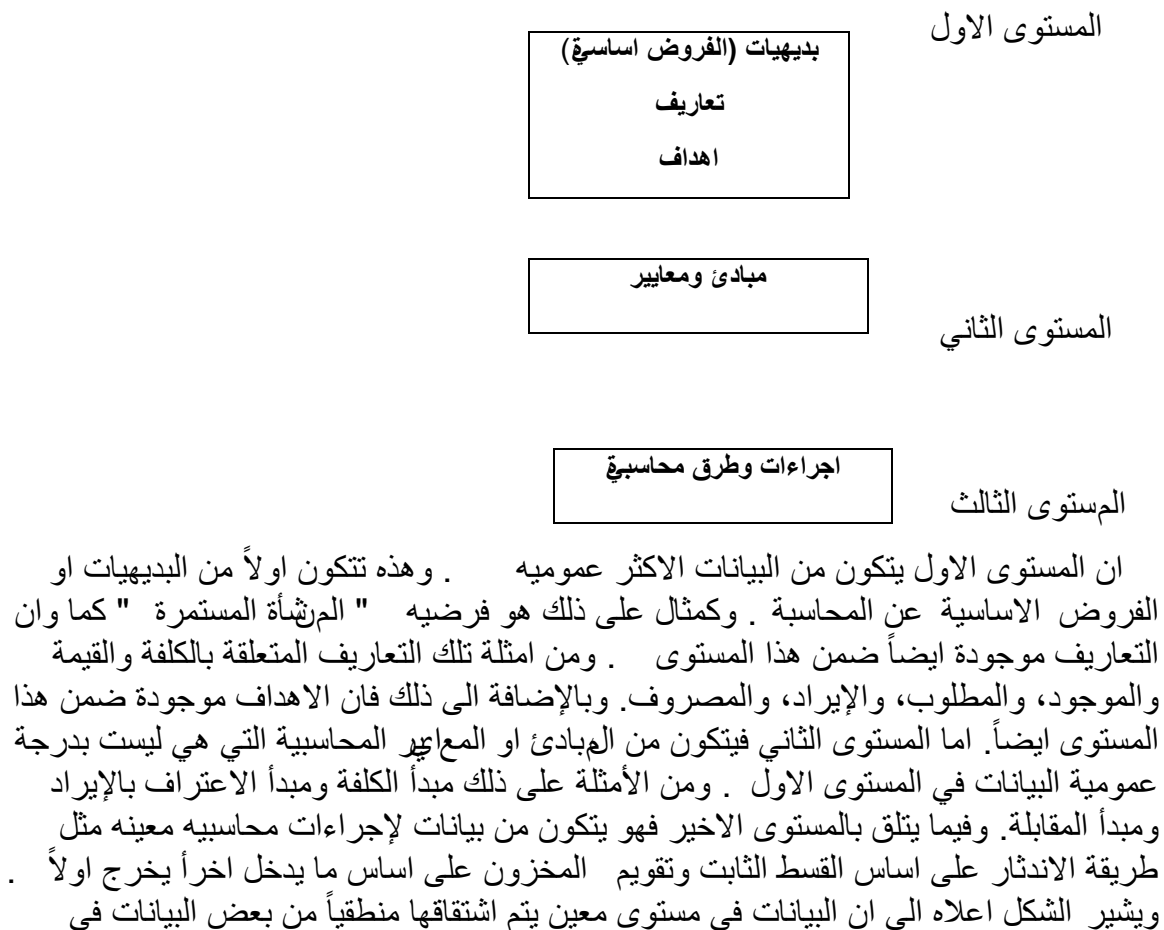
بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت برمجيات المحاسبة السحابية مثل QuickBooks ، Xero ، و FreshBooks على هذا النظام لتوفير وصول فوري وأتمتة، مما يجعل المحاسبة أكثر دقة وسرعة في بيئة الأعمال الحديثة .

وفقاً لتقارير حديثة، من المتوقع أن يستمر نمو سوق المحاسبة المدعومة بالتكنولوجيا بنسبة 6% سنوياً حتى عام 2033، مدفوعاً بالطلب على خدمات متقدمة تجمع بين الإنسان والآلة .

3. طبيعة النظرية المحاسبية

غالباً ما نضع في المحاسبة تمييزاً بين النظرية والتطبيق . فماذا يعني حقاً بالنظرية؟ يبدو ان هنالك عدة معان تعطى لهذا المصطلح. فيسمع الشخص المحاسبون يقولون في بعض الاحيان بان مقترح ما هو " فقط نظري وليس عملي " . وهم بهذا يعنون بالنظرية ما هي تجريد (فكره مجردة). وكشئ نقيض لما هو عملي في ظروف عالم حقيقي . او يسمع الشخص احياناً المحاسبين يتكلمون عن " نظرية الاندثار " او "نظرية الموازنة الرأسمالية " او اي نظريه اخرى . وبهذا فأنهم يعنون الاساس المنطقي او التبرير لموضوع معين مثل الاندثار والموازنة الرأسمالية وبعض الناس يتكلمون عن "نظريه عن المحاسبة". ويبدو بأنهم يقصدون بذلك نظام شامل من الممكن ان يتضمن بديهيات ومبرهنات.

فما هي النظرية اذن؟ ان كل المعاني التي استخدمت اعلاه صحيحة استناداً الى السياق الذي يستخدم فيه مصطلح النظرية . ان الشكل الأكثر تعقيداً للنظرية هو النظام الاستنتاجي فالنظرية المتصورة هنا ما هي الى نظام استنتاجي معقد التركيب يتكون من ثلاث مستويات مميزه من البيانات ذات الطبيعة العمومية الاخذة بالتناقض: ويمكن ان نوضح ذلك بالمخطط الاتي:



المستوى السابق . ولكن لا يجري هذا على أرض الواقع . فلم يتمكن المنظرون المحاسبون على البرهنة على الاشتقاق المنطقي بشكل رسمي . وبسبب الافتقار الى الاشتقاق المنطقي فان مجلس معايير المحاسبة المالية يفضل استخدام مصطلح الإطار النظري بدلاً من النظرية.

وبين العام 1978 والعام 1985 نشر مجلس معايير المحاسبة 6 بيانات عن المفاهيم التي تشكل إطاره النظري. ان مجلس معايير المحاسبة المالية يحدد من خلال إطاره النظري الاهداف والسمات النوعية للمعلومات المالية (مثل الملائمة والمعولية) والعناصر الأساسية للمحاسبة ومن السهل مواءمة هذه مع الشكل السابق . ان الاهداف والسمات النوعية هي ما نطلق عليه ببساطة اهداف المحاسبة وان العناصر الأساسية ما هي إلا التعاريف. وهذه كلها تقع ضمن بيانات المستوى الاول . كما ان مجلس معايير المحاسبة المالية يتحدث أيضاً عن قياس عناصر الكشوفات المالية . وهذه تتمثل بالمبادئ والطرق في الشكل السابق . وعليك ان تتذكر هذا التصميم الشامل للنظرية العامة للمحاسبة عندما نشرح الواجهة المختلفة للنظرية بحيث يمكننا ان نرى اين يقع اي جزء ضمن الكل.

ونقوم عادة في المحاسبة بوضع تمييز بين الاجراءات والنظرية. فعندما ننظر الى هيكل او بناء النظرية العامة للمحاسبة فإننا نرى انها تحتوي على الاساس المنطقي (بيانات المستويين الاول والثاني) والإجراءات (بيانات المستوى الثالث) . وتشكل هذه العناصر كل متكامل، وعليه لأجل الحصول على فهم جيد للمحاسبة فان هذا يتطلب معرفة بالأساس المنطقي والتطبيقات العملية . وأي محاسب يعتمد فقط على الابعاد التطبيقية فهو يتمتع فقط بمعرفة سطحية بالمحاسبة . وبنفس الشكل فان اي شخص معتاد فقط على الواجهة العامة للمحاسبة وليس مع التطبيقات العملية التفصيلية فمن الصعب ان نطلق عليه تسمية محاسب.

ولكوننا لا نستطيع في المحاسبة البرهنة منطقياً على ان طريقه معينه قد تم اشتقاقها من بعض المبادئ التي بدورها قد اشتقت من بيانات معينه من المستوى الاول فهناك اختلاف حول اي من المستويات هي التي تعود لها بيانات معينه فعلى سبيل المثال، هل "المنشأة المستمرة بديهي ام مبدأ . وعليه فإننا يجب ان نعتمد كثيراً على التفكير البديهي وعلى فهمنا حول اين وكيف تتوافق او تنسجم الاجزاء المختلفة سوياً.

3.1. ما هي النظرية؟

ان النظرية العلمية ما هي إلا نظام استنتاجي تتولد فيه منطقياً نتائج قابله للملاحظة من ارتباط حقائق مشاهده مع مجموعه من الافتراضات الأساسية للنظام. وعليه فان دراسة طبيعة النظرية العلمية ما هو الا دراسة لطبيعة النظام الاستنتاجي المستخدم في بناء النظرية

يجب ان تكون النظرية (اي نظرية) عامه . ويعني هذا بأن مدى الاشياء التي هي موضوع الافتراضات يجب ان يكون له تطبيق واسع . فعلى سبيل المثال، عندما قلنا بأن "كل الاسود تأكل اللحم" فأنا لم نضع او نحدد اية قيود زمانية او مكانية . فالتعبير قابل للتطبيق على الاسود في الماضي والحاضر والمستقبل، ومن المفروض في اي مكان من العالم . ولكون أن النظرية يجب أن تكون على الاقل افتراض عام، فهي دائماً على شكل استنتاجي وبالتالي فإن المبرهنات (بما فيها الافتراضات الأولية) يمكن أن تستنتج منها. ان الافتراض غير الكامل عموميه، ولكن ما يزال يعتبر افتراض عام، هو الذي يقول : ان كل الاسود في أفريقيا تأكل اللحم . وعلى العكس من ذلك هو افتراض مفرد(خاص) الذي يشير الى حاله خاصة مثل "الاسد في حديقة حيوانات سان ديبغو يأكل اللحم". فالافتراض الاخير لا يمكن أن يعتبر نظريه لأنه يفتقر الى العمومية.